الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في إستراتيجية الأمن المستدام للعراق

Moderation of Religious and Political Discourse and its Role in a Strategy of Sustainable Security in Iraq

أ.م.د. فلاح مبارك بردان

جامعة الانبار

مركز الدراسات الاستراتيجية

أ.م.د. ثائر شاكرمحمود الهيتي

جامعة الانبار

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية

Assist. Prof. Dr. Falah Mubarak Bardaan

University of Anbar - Center of Strategic Studies

Assist. Prof. Dr. Their Shakir Mahmoud

University of Anbar - Director of the Center of Strategic Studies

drthaersh@gmail.com dr.falah_policy@yahoo.com

الملخص:

أن التطرف السياسي والديني داخل مجتمع متعدد الأديان والثقافات والتوجهات السياسية هو أهم العوامل التي تُعقد الوضع الأمني وتؤدي بالفرد إلى أن ينسلخ من مجتمعه نحو الانزواء الى هوايته الفرعية دون الوطنية وبالتالي نقد أهم ركائز تحقيق الأمن المستدام، وأي أمن يتحقق في ظل مجتمع متطرف هو أمن قلق غير مستقر ومؤقت ينتظر أي حافز خارجي أو داخلي حتى ينهار.

وقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات جديدة تمثلت بتغليب خطاب التطرف والكراهية والطائفية، على حساب الخطاب الديني والسياسي المعتدل وتغليب الانتماءات الفرعية والأجندات الخارجية على حساب الانتماء الوطني مما يؤدي الى خلق بيئة غير آمنه أو مستقرة يغلب عليها طابع العنف والإرهاب. فالخطاب الديني والسياسي المعتدل من شأنه ان يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن وليس للقبيلة او الحزب او الطائفة ... الخ، وهذا بدوره يسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الاخرى. وتتضمن اشكالية البحث الوصول إلى صياغة إستراتيجية مناسبة وكفيلة بتحقيق خطاب ديني وسياسي معتدل يتحقق من خلاله الأمن المستدام في العراق.

يطرح البحث وفقاً لمنهجية نظرية مبدأ الاعتدال والوسطية ليكون حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي والاستقرار

السياسي والأمني، فالوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود تعايش سلمي أصلاً في ظل الانفلات الأمني والانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وطغيان نوازع العنف والعدوان وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي في أغلب مرافق الدولة.

ان الاعتدال الديني والسياسي هو ضرورة أخلاقية ومجتمعية، لاسيما في المجتمعات المأزومة مثل المجتمع العراقي، وهذا الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واجه عقبات متعددة، وهناك امكانية لعودة لغة الاعتدال اذا ما توافرت الاليات المناسبة التي تكفل الحقوق للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين جميع مكونات المجتمع العراقي ككل وترسيخ السلم والامن والديمقراطية والتنمية المستدامة.

وأهم توصيات البحث هي:

١- العمل على توفير الأسس والدعم الكامل لتحول العراق نحو المدنية وضرورة ابعاد رجال الدين عن السياسة.

٢- ضرورة قيام الجامعات والمدارس بحملة توعوية شاملة لنشر ثقافة الاعتدال والوسطية وتقبل الآخر وإعادة بناء الروح الوطنية وفق إستراتيجية شاملة وبعيدة المدى.

٣- مراقبة عمل القنوات الفضائية العراقية ومنع عمل تلك القنوات التي تبث سموم التطرف وتدعوا للطائفية والعنصرية ومتابعة ممولها.

الكلمات المفتاحية (الاعتدال _الخطاب _الديني _السياسي _الأمن _العراق)

Abstract:

Political and religious extremism in a multi-religious, multicultural, and multi political trends society is one of the most important factors that lead to the complication of the security situation and force the individual to forsake society towards a state of recoil into a sub-identity. Any security in an extremist society is undoubtedly unstable and temporary and collapses at any external or internal intrusion.

Iraq witnessed new challenges after 2003 such as the predominance of the discourse of extremism and hatred at the expense of the moderate religious and political discourse and also the predominance of sub-identities and foreign agendas at the expense of national identity which created an unsecure and unstable environment full of violence and terrorism. Moderate religious and political discourse can melt down all sub-identities in one hotpot where loyality to country is over that to tribe, party or sect. This can contribute to boost peaceful coexistence . The study, therefore, seeks to formulate a strategy that can create a moderate religious and political discourse that can reach to sustainable security in Iraq.

The study uses the methodology of the theory of moderation and middle path as the corner stone for a process of change to democracy and political and security stability. The situation in Iraq invokes many questions as to the true existence of peaceful coexistence in view of the uncontrolled security situation, political collapse, vanishing of the power of law, spread of crime of all kinds, predominance of the drive to violence, and the spread of political, administrative, and financial corruption in most of the joints of the state.

Religious and political moderation is an ethical and social necessity especially in the societies in crisis like Iraqi society. Moderation in such discourses is facing many obstacles but still there is a chance for the return of the language of moderation if suitable mechanism existed to guarantee everybody's rights in order to restore mutual trust among all parties of Iraqi society and root deeply peace, security, democracy, and sustainable development.

The study makes the following recommendations:

- Work to establish the bases and full support for the complete change of Iraq to civil state and the separation of clergymen from politics.
- It is necessary that universities and schools conduct a comprehensive campaign to raise awareness to boost the values of moderation , middle path, acceptance of the other, and rebuilding national spirit through a comprehensive and far reaching strategy.
- Watch over Iraqi satellite channels and ban those channels that broadcast extremis and call to sectarianism and racism.

الكلمات المفتاحية:

- Key Words: moderation, Religious Discourse, Sustainbale Security, Iraq Studies

المقدمة:

أن جميع الدول المتحضرة ينصب اهتمامها وتحشد مواردها البشرية والمادية باتجاه تحقيق الأمن الذي يعد سر تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لما للأمن من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على كافة جوانب الحياة للمجتمع، وهذا لا يمكن أن يتحقق بدون سياسات وإستراتيجيات وطنية شاملة تهدف الى الوصول الى مرحلة من الأمن الدائم والشامل والمستمر وهو ما نسميه بالأمن المستدام وهو نقيض الأمن القلق أو المؤقت وهو ما نعيشه ونلمسه في العراق في هذه المرحلة التاريخية.

أن الوصول الى تحقيق "الأمن المستدام" في كل مجتمع يتطلب توافر مجموعة من الآليات وسياقات العمل وتوفير بيئة اجتماعية

مناسبة وقبل هذا وذاك لابد من صياغة إستراتيجية قومية تمتد الى مراحل زمنية متعددة وبعيدة المدى تعمل على تحشيد الإمكانيات والطاقات البشرية والمادية في سبيل تحقيق هذه الغاية الإستراتيجية.

وعليه، فأن من بين أهم هذه المتطلبات الأساسية في تحقيق الأمن المستدام هو الوصول بالمجتمع الى مرحلة الرضى الاجتماعي والشعور بالمسؤولية وأن الفرد هو شريك في صنع الأمن وعنصر أساس في تطور المجتمع والذي يعد شريك في الحقوق والواجبات التي تكفل له فضاء واسع من الحرية في ممارسة طقوسه الدينية أو الثقافية وليس هنالك ضاغط اجتماعي أو سلطة عليا تحد من حريته غير القانون الذي يعتبر عقد اجتماعي ينظم حياة الجميع.

وعلى هذا الأساس فأن التطرف السياسي والديني والقومي ضمن مجتمع متعدد الأديان والثقافات والتوجهات السياسية هو أهم العوامل التي تُعقد الوضع الأمني وتؤدي بالفرد أن ينسلخ من مجتمعه نحو الانزواء الى هوايته الفرعية دون الوطنية وبالتالي نقد أهم ركائز تحقيق الأمن المستدام، وأي أمن يتحقق في ظل مجتمع متطرف هو أمن قلق غير مستقر ومؤقت ينتظر أي حافز خارجي أو داخلي حتى ينهار.

اشكالية البحث شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات جديدة تمثلت بتغليب خطاب التطرف والكراهية والطائفية، على حساب الخطاب الديني والسياسي المعتدل وتغليب الأنتماءات الفرعية والأجندات الخارجية على حساب الانتماء الوطني مما يؤدي الى خلق بيئة غير آمنه أو مستقرة يغلب عليها طابع العنف والإرهاب. فالخطاب الديني والسياسي المعتدل من شأنه ان يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن وليس للقبيلة او الحزب او الطائفة ... الخ، وهذا بدوره يسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الاخرى. وتتضمن اشكالية البحث الاجابة على عدة اسئلة، منها:

١. ما هو الخطاب الديني والسياسي المعتدل؟ كيف يمكن فهمه؟
٢. هل عرف العراق عبر تأريخه الطويل تعايشاً سلمياً بين مكوناته المختلفة؟
٣. ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق حالة الأمن المستدام ما بين مكونات المجتمع العراقي؟
٤. كيف يمكن ان نطبق الاعتدال والوسطية في العراق؟
٥. ما هي الإستراتيجية المناسبة الكفيلة بتحقيق خطاب ديني وسياسي معتدل يحقق الأمن المستدام في العراق؟

أهمية البحث: يطرح البحث مبدأ الاعتدال والوسطية ليكون حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي والأمني، فالوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود تعايش سلمي أصلاً في ظل الانفلات الأمني والانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وطغيان نوازع العنف والعدوان وانتشار

الفساد السياسي والإداري والمالي في أغلب مرافق الدولة.

فرضية البحث: ان الاعتدال الديني والسياسي هو ضرورة أخلاقية ومجتمعية، لاسيما في المجتمعات المأزومة مثل المجتمع العراقي، وهذا الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واجه عقبات متعددة، وهناك امكانية لعودة لغة الاعتدال اذا ما توافرت الاليات المناسبة التي تكفل الحقوق للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين جميع مكونات المجتمع العراقي ككل وترسيخ السلم والامن والديمقراطية والتنمية المستدامة.

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاث محاور اساسية:

المبحث الاول/ الاعتدال والأمن المستدام: إطار مفاهيمي

المبحث الثاني/ أثر التطرف في الخطاب الديني والسياسي على والواقع الأمني والسلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث/ إستراتيجية تدعيم وترسيخ ثقافة الاعتدال الديني والسياسي سبيلاً لتحقيق الأمن المستدام في العراق.

المبحث الأول
الاعتدال والأمن المستدام: إطار مفاهيمي

لابد لنا قبل الولوج في حيثيات دراستنا هذه أن نوضح المفاهيم الواردة فيها وتمييزها عن غيرها من المصطلحات المرادفة التي نتناولها، وبذلك فأن تحديد المفهوم وتعريفه وتبيان دلالاته هو عنصر أساس في وضوح الغايات التي نسعى للوصول التي تضمنتها فرضية البحث خاصة وأن موضوعها يتعلق بمتغيرات سياسية وثقافية ودينية قد تتباين مدلولاتها من مجتمع إلى آخر وفقاً لما يحتويه كل مجتمع من خصوصيات.

وعلى هذا الأساس سنبحث في هذا المحور تعريف للمفاهيم الواردة وهي مفهوم الاعتدال الديني والسياسي كمطلب أول ومفهوم الأمن المستدام كمطلب ثاني.

المطلب الأول

مفهوم الاعتدال الديني والسياسي

منذ نهاية القرن الماضي وبعد بروز ظاهرة التطرف الديني بشكل خاص والتطرف السياسي بشكل عام، أخذ العالم المتحضر يبحث عن الأسباب والدوافع لهذه الظاهرة السلبية وبدأ الحديث عن آليات العلاج للوصول بالمجتمع المتطرف نحو انتهاج الاعتدال الفكري والسلوكي كأساس ومحرك لا شعوري في التعامل الإنساني بين أطياف المجتمع.

وعلى الرغم من كون التطرف الديني والسياسي ليس حديث أو غريب على المجتمعات الإنسانية أو الدول، فهو يعود إلى بدايات ظهور الديانات والمعتقدات بين المجتمعات، لكن الاختلاف عما سبق هو بحجم التدمير الهائل للمجتمع وما يتبعه من تخلف وانحلال أخلاقي بسبب غياب الاعتدال والوسطية وبروز التطرف العنيف الديني والسياسي[1].

وبسبب اختلاف كلا المصطلحين في المدلول والمعنى وجدنا من المناسب يقسم هذا المطلب الى ثلاثة اقسام رئيسية الأول يتناول مفهوم الاعتدال لغويا واصطلاحاً ومن ثم القسم الثاني يتناول مفهوم الاعتدال الديني وأخيراً مفهوم الاعتدال السياسي.

أولاً. مفهوم الاعتدال والمصطلحات المرادفة

-الاعتدال لغة: العدل ضد الجور، وما قام في النفس أنه مستقيم، و(عدل الحكم تعديلاً: أقامه، و(عدل) فلاناً: زكاه، و(عدل) الميزان (سوَّاه)، والاعتدال توسط حال بين حالين في كم أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدلته وعدلته، والعدول: هم الخيار، وذكر في القاموس المحيط: من معاني العدل والاعتدال: الحكم بالعدل، والاستقامة، والتقويم، والتسوية، والمماثلة، والموازنة، والتزكية، والمساواة، والإنصاف، والتوسط[٢].

المفهوم الشرعي للاعتدال: منذ أكثر من ألف وأربعة مائة عام بعث الله سبحانه وتعالى نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) ومعه كتاب يتحدث عن قضايا الإنسان في كل مكان فعدا قضية الخلق وسر الكون والحياة ومصير الإنسان، فانه تحدث عن قضايا إنسانية في غاية الأهمية الا وهي قضية العدل والاعتدال وأهميتهما كمنهج إنساني ينبغي ان يأخذ طريقه في الحياة التي تستحيل اقامتها وممارستها فبدونه بل ان الإنسانية في شقاء دائم ما دامت هذه الفريضة غائبة عن الوجود.

وقد ذكر الله سبحانه ذلك في محكم كتابه المنير مثل قوله سبحانه (ان الله يأمر بالعدل والإحسان)[٣] وليس هذه الآية هي الوحيدة التي تأمر بهذه الفريضة (العدل) وتأديتها وانما هناك آيات اخر، كقوله تعالى (واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)[٤]، وكذلك قوله عز وجل على لسان نبيه ورسوله محمد (صلى الله عليه وسلم): (وأمرت لأعدل بينكم)[٥].

اصطلاحاً: ان الاعتدال لا يتقيد بالظروف ولا الأوضاع التي يتطور بواسطتها المجتمع، ولا بالنظريات الفلسفية المطروحة وفقاً لحاجات المجتمع، لأن الاعتدال يمثل حالة إنسانية وروح سامية تسيطر على العقل والنفس البشرية وتوجههما نحو الصواب دون ان تبعدهما عن العمل لما فيه رقي الفرد والجماعة، فكل من يتخذ الاعتدال سلوكاً ومنهجاً فإنما يعمل في الواقع لخدمة النوع الإنساني بشكل عام من خلال احقاق واشاعة الحق والعدل والمساواة وبناء المجتمع على اسس التمدن والرقي والمواطنة بعيداً عن شوائب الغلو والحقد والتطرف.

ومما لا شك فيه، فأن سطوة مشاعر الحقد والكراهية والتطرف التي تتولد بين الناس في مختلف طبقاتهم، تعد من الآفات التي تفتك بجسد المجتمع، وعلى الرغم من عدم انكار وجود الاختلاف والتناقض في المصالح والمنافع والمزاحمة على المراكز السياسية والاجتماعية بين الناس، إلا ان الغلو والتطرف في ذلك سوف يكون عاملاً لقطع كل علاقة قائمة بين افراد المجتمع، وهنا يأتي دور الاعتدال لما له من نفوذ وتأثير قوي وفعال في تهذيب الاخلاق وتلطيف

الامزجة الحادة والطباع الغليظة، وفي احلال السلام والامن في بيئة مليئة بالأحقاد والمشاكل، كون الاعتدال من اقوى الاساليب في تقريب الناس بعضهم من بعض من خلال دوره في تسوية الاختلافات والمشاكل القائمة بين الخصوم والمتنافرين بسبب تباين المصالح والمنافع.(٦)

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن مفهوم الاعتدال هو التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع، وبين التفريط والتقصير، فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما: الإفراط والتفريط وهو الاستقامة والتزكية، والتوسط والخيرية.(٧)

أما الوسطية: فقد جاء مصطلح (وسط) في اللغة بعدّة معانٍ، لكنها مُتقاربة في مدلولها. قال ابن فارس: وسط: الواو والسّين والطّاء: بناء صحيح يدلّ على العدل والانصاف، وأعدل الشيء: أوسطه، ووسطه(٨).

ويمكن إجمال المعاني التي جاءت تدلّ عليها هذه الكلمة فيما يلي:

١- وسْط بسكون السّين تكون ظرفًا بمعنى (بين)، قال في لسان العرب: وأمَّا الوسْط بسكون السّين فهو ظرف لا اسم، جاء على وزن نظيره في المعنى وهو (بين)، تقول: جلست وسْط القوم، أي: بينهم(٩).

٢- وتأتي وسَط بالفتح اسماً لما بين طرفي الشيء وهو منه، ومن ذلك: قبضت وسط الحبل، وكسرت وسط القوس، وجلست وسط الدّار.

٣- وتأتي وسط بالفتح بمعني عدل، قال ابن فارس: وسط: بناء صحيح يدلّ على العدل، وأعدل الشيء أوسطه ووسطه. وقال ابن منظور: ووسط الشيء وأوسطه: أعدله. وقال الفيروزآبادي: الوسط محركة من كل شيء: أعدله(١٠).

من خلال ذلك كله يتضح أن اللفظة كيفما تصرّفت فهي لا تخرج في معناها عن معاني العدل والفضل والخيرية، والنصف والبينيَّة، والتوسط بين الطرفين.

ثانياً. مفهوم الأمن والأمن المستدام

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الشائعة الاستخدام وهو مفهوم شامل وعام فهو يستخدم لوصف طيف واسع من الحالات الإنسانية والبيئة والغذائية والحيوانية والمعلوماتية...الخ لذلك سنحاول تجزئة المصطلح وتعريفه لغويا واصطلاحاً وتبيان الاستخدامات المتعددة والرديفة لمصطلح الأمن.

١-مفهوم الأمن: تتقارب معاني الأمن في كل من المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، حيث تلتقي جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة

فالأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف والأمن: المستجير ليأمن على نفسه· والأمانة: ضد الخيانة· وآمن به:

صدقه· والإيمان: الثقة وقبول الشريعة· والأمين: القوي، وصفة الخالق. وقال تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ).[١١]

أما تعريف الأمن: فقد اختلفت الاتجاهات الفكرية والبحثية في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف شامل للأمن لتأثير موقع كلا منهم وإختلاف زاوية نظره إليه:

- فهنالك من عرفه على أنه (شعور وإجراء) أو هو (المنع والضبط) فالمنع وثيق الصلة بالشعور وهو وإن كان أجراء إلا إنه موجه بالدرجة الأولى لإحداث الشعور بالأمن بل وحصاده الأول إحساس بالطمأنينة، والضبط لاحق لإهتزاز الشعور بالأمن فهو بالدرجة الأولى إجراء موجه إلى فعل ضار بالمجتمع أكثر من توجيهه لإحداث شعور بالأمن لأنه في كثير من الظروف قد يتم الضبط ويبقى الشعور في تأرجحه فاقدا للاتزان الأمني حتى يأتي إجراء المنع .[١٢]
- كما عرفه البعض بأن الأمن (security)هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضد أو بعيداً عن خطر يتهدده. والواقع أن الأمن قبل أن يكون تلك الحالة فهو إحساس يتملك الإنسان هو الإحساس بالتحرر من الخوف، الخوف من أي خطر يواجهه"[١٣].
- وعرفه البعض بأنه الشعور بالطمأنينة الذى يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتهما من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر.[١٤]

وفي ظل التعاريف السابقة للأمن فقد كانت مسؤولية تحقيق الأمن هي غاية علياً وإستراتيجية للدولة ولا يمكن المساومة على تحقيقه، لذلك أوكلت مهمة حمايته إلى جهات عليا وهي القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة الاستخباراتية والجهات الساندة والمعاونة لها، استناداً إلى ان هذه المؤسسات تملك الحق المشروع في استخدام القوة وأدوات العنف لمواجهة أي تهديد للأمن القومي بالمفهوم المتقدم .

ومع تطور مهما الدولة وتوسع نشاطها وعلاقاتها الدولية والإقليمية ومع بروز فواعل الثورة المعلوماتية وما افرزته من تحديات في ظل نظام العولمة العابر للحدود، فقد شهدت البيئة الدولية متغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها الأمر الذي كان له تأثيره على مفهوم الأمن، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق، وإنما صار مفهومها مرآبًا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك إلى

المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في الوقت الحاضر.

ويمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:[١٥]

١- الظاهرة الأمنية هي عابرة لحدود الدولة القومية .

٢- اتساع نطاق مصادر التهديد.

٣- تعدد نوعية مصادر التهديد الأمني.

٤- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل .

٥- عولمة مفهوم الأمن دولياً وإقليمياً

٦- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية، وتغير الوزن النسبي لأهميتها.

مستويات الأمن وأنواعه: توجد الكثير من التصنيفات لتحديد مستويات الأمن وانواعه وهذا شيء طبيعي ونحن نبحث في مفهوم شمولي لا ينحصر باختصاص او أطار اجتماعي دون آخر فهو يختص بالأمن الإنساني والبيئي والغذائي والمعلوماتي...الخ، لكن سنحاول هنا البحث في الأنواع والمستويات التي لها علاقة مباشرة بفرضية البحث، وهنا يمكن تحديد مستويات الامن كما يأتي:

- الأمن الإنساني: وهو من المفاهيم الحديثة نسبياً وأوسعها نطاقاً وهو يمثل الطابع العالمي للأمن.
- الأمن الدولي: ويمثل أمن الدول والمجتمع الدولي ويعد عنصراً أساس للتعاون الدولي ضمن منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة وجهازها التنفيذي الأبرز مجلس الامن الدولي.
- الأمن الإقليمي: ويختص هذا النوع من الأمن على التعاون بين الوحدات السياسية الدولية التي يجمعها إقليم جغرافي معين مثل الاتحاد الأوربي والأمن القومي العربي.
- الأمن الوطني: وهذا النوع من الأمن يتضمن مجموعة من الفواعل المادية والبشرية المخطط لها التي تهدف الى مواجهة التهديدات وضمان الاستقرار ضمن دولة معينة، والأمن الوطني مسألة حساسة عند جميع الدول وغاية إستراتيجية تسعى الى ادراكها بشتى السبل والوسائل ولا يمكن المساومة على الأمن الوطني لأنه يتعلق بحياة المواطن وبقاء الوطن واستقلال القرار السياسي. وقد ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة ، فالأمن آنذاك هو الأمن الوطني للدولة ،حيث كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن ومن ناحية أخرى فإن الأمن الاقليمي والأمن الدولي ، كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، ولم تكن الثورة العلمية

والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يسمح بدمج العالم اتصالياً واقتصادياً أو الذي يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونياً ،ومن ثم فقد كان مفهوم الأمن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة، وتحول دون تحقيق أهدافها القومية.

٢-مفهوم الأمن المستدام: يعد مفهوم الامن المستدام من المفاهيم الحديثة نسبياً وهو يمثل أمتداد ومرادف لمفهوم التنمية المستدامة والتي يقصد بها (التنمية المستدامة) بتوفير بيئة مجتمعية وسياسية واقتصادية وثقافية متطورة تكون أساساً ترتكز عليه عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ويستدعي ذلك شرط الديمومة والاستدامة لهذه الفواعل السائدة التي تعمل على ان تكون موجبات داعمة لهذه البيئة التي تضم ركائز التنمية.

وبقدر تعلق الأمر بمفردة الأمن المستدام فيمكن لنا توضيح أبعاده ومعانيه مع مفهوم الأمن العام السابق الذكر ولكن الاختلاف يكمن في المدى الزماني والمكاني له، لذلك أن مجرد توفير متطلبات الأمن أو توفير أجواء آمنه في أطار زماني ومكاني محددين دون وجود خطة إستراتيجية مستقبلية تأخذ بالاحسبان المتغيرات الطارئة والمحتملة والفواعل الخارجية ومدى تطور أدائها وحجم تأثيرها القادم، هذا بلا شك سيجعل الأمن مرحلي ومؤقت وآني وبذلك سيبقى هاجس الأمن شاغل في المجتمع، وخير مثال على هذا الأمن الغير المستدام ما يمر به العراق منذ عام ٢٠٠٣ من أزمة أمنية مستمرة بسبب غياب مفهوم وإستراتيجية الأمن المستدام واصبح العراق يمر بفترات متقطعة ومؤقتة من استتباب الأمن ثم ما يلبث أن ينهار أو يتراجع بشكل ملحوظ ومؤثر على حياة المواطن ثم يعود الى الاستقرار القلق مرة أخرى حتى اصبحنا ندور في دائرة مغلقة من الانهيارات الأمنية والاستقرار الطارئ والموقت.

أن الوصول الى غاية الأمن المستدام يتطلب مجموعة شروط وأسس مترابطة ومتوافقة العمل لا يمكن تجزئتها أو أهمال أحدها، وقبب هذا وذاك لابد من وجود حس عالي بروح المواطنة والشعور بحب الوطن وهو أساس حيوي وإستراتيجي لنجاح الوصول الى بيئة أمنية مستدامة.

وعليه، فأن السعي الوصول إلى بيئة أمنية مستدامة يتطلب ما يأتي:[١٦]

١- نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.

٢- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .

٣- نظام إنتاجي يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.

٤- نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة للجريمة المنظمة.

٥- نظام متطور في تتبع منابع الإرهاب وتمويله.

٦- نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي في المنظمة الأمنية.

ومن من خلال ما تقدم ذكره من تبيان مفهوم وأهمية الأمن المستدام، أصبح من الضروري جداً لأي نظام سياسي أن يصيغ إستراتيجية واضحة الأهداف ومحددة الوسائل ومتنوعة الموارد وشمولية الابعاد والادوار وتستلهم المتغيرات الحالية ولها قدرة على تنبؤ المتغيرات المستقبلية والطارئة والقدرة على التعامل السريع معها ويشترط في إستراتيجية الأمن المستدام القدرة على التغلغل في خفايا ودواخل المجتمع وكشف البقع المظلمة فيه وبلورة نظام اجتماعي للإنذار المبكر يكون المواطن أساسه ومصدره المعلوماتي الرئيسي بالإضافة الى طيف واسع من الموارد المادية الأخرى والتي تعمل ضمن نسق متكامل وموحد ودائم غير متقطع ليحقق عنصر أساس في الوصول الى الامن المستدام أي الديمومة والاستمرارية.

المبحث الثاني

أثر التطرف في الخطاب الديني والسياسي على والواقع الأمني والسلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يمثل التطرف الديني والسياسي التعصب لرأى أو تيار معين دون غيره من الآراء الأخرى ويبعد هذا الرأي في هذه الحالة عن الاعتدال بل المغالاة في التشبث بهذا الرأي والإصرار عليه أو الأفكار أو المعتقدات الدينية حتى لو كانت خاطئة أو نتيجة عدم إدراك أو وعى حقيقي بالمضمون الروحي والاجتماعي لتلك المعتقدات الدينية وطالما أن هذا الفكر المتطرف لم يأخذ أو يخرج كنمط فكرى إلى حيز الفعل أو السلوك العنيف فلا يقع تحت طائلة القانون الجنائي وهذا يعنى انه لم يأخذ شكل الإكراه أو استخدام القوة في نشر وفرض هذه الأفكار وإشاعة الذعر والرعب والإضرار بمصالح الوطن ومن ثم يقع هذا الفعل تحت طائلة القانون ويصبح مرتكب هذا الفعل أو السلوك مجرما ولا خلاف في ذلك[١٧].

كان للاحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣ م، نقطة التحول في تاريخ تطور ظاهرة التطرف الفكري في العراق. فبين ليلة وضحاها تحول بلد شبه خال من ظاهرة التطرف إلى واحد من أكبر وأهم بقع التطرف في العالم. وهذه ظاهرة تستحق الاهتمام لمن يحاول دراسة ظاهرة انتشار الإرهاب وتوسع قاعدته التي ولدها التطرف، فالمثال أو التجربة العراقية تعتبر من أغنى التجارب في العالم بهذا المجال، ولا يوجد مثيل لها حين تحولت البلاد إلى "أكاديمية للعمليات الإرهابية" تصدر تجاربها إلى جميع أنحاء العالم.

وتشهد الساحة العراقية تحدياً جديداً يعادل في خطورته وابعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية والطائفية والعرقية والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني، مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس هوية وطنية عامة

تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى إدراك ولائها الوطني الموحد.

إذ يتسم العراق بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحين وبعض الاقليات الدينية مثل (الصابئة والايزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل هذه التعددية، وهذا التعدد هو من صنع التاريخ والجغرافية، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والانسجام.

ويعاني التعايش السلمي في العراق من اشكالية مفصلية تتعلق بالتعايش السياسي اكثر مما تتعلق بالتعايش المجتمعي، إذ ان الانفلات الصارخ والحاد للهويات الفرعية بعد عام ٢٠٠٣، لا يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش مجتمعياً بقدر ما يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش السياسي من ناحية ولعدم تحقيق الاندماج الحقيقي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي من جهة، على الرغم من ان التعايش الثقافي والاجتماعي في العراق موجود منذ زمن بعيد، الا ان ما يفتقر اليه العراق هو التعايش السياسي [١٨].

وقاد الاحتلال الاميركي ٢٠٠٣ – ٢٠١١ إلى بروز فراغ قيمي يعمل على بلورة نظام قيمي جديد في البيئة العراقية، عن طريق ما تعرض إليه المجتمع العراقي من مخاطر واهتزازات لا تحمد عقباها نتيجة لاهتزاز النظام القيمي الموحد على ضوء المشاهد المؤلمة في مدة الاحتلال، وما زالت مستمرة من تعميق الطائفية [١٩]، إذ إن المواطن العراقي بدأ يشهد مجموعة قيم لم تكن مألوفة لديه، إذ برزت حالة الاحتقان السياسي والطائفي بكونه ظاهرة غريبة عن المنظومة القيمية العراقية، إذ لم تشهد قبل عام ٢٠٠٣ بروز للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق ضمنها وطرح المشروع التقسيمي الفيدرالي للعراق ومسائل طرح أعلام بدل العلم العراقي الموحد.

وعليه فإن الاحتلال الامريكي، افرز تداعيات سلبية طالت منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، واوجدت معايير جديدة زاحمت القيم الايجابية واصبحت تشكل مكان الصدارة والتي تعكس منظومة القيم الامريكية التي تعمل الولايات المتحدة الاميركية لتعميمها على العالم (بأخلاق وقيم الامركة)، القائمة على القتل والتدمير وما جرى في سجن أبو غريب ليس حالة شاذة كما يريد أن يصورها البعض من الأمريكيين بل جزء من المنظومة القيمية للولايات المتحدة الاميركية[٢٠]. وغيرها من الحوادث والاعتقالات والقتل على الهوية والطائفية واهانة الفرد العراقي، كل هذا ادى الى تخندق وانضواء افراد من المجتمع العراقي الذين يشعرون بأن حقهم مسلوب تحت مسميات وجماعات ارهابية تعمل ضد النظام السياسي الذي تعده صورة واداة عن الادارة الاميركية في العراق. كل هذه العوامل وغيرها قادت وتقود الى توترات وصدامات واحتمال نشوب حروب تقوم على العصبية، فضلاً عن تكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديداً خطيراً للوطن والمواطن[٢١].

ويعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان، وتغول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الامن له، بدلاً من الواقع المتأزم، واستفحال الذهنية المائلة للتطرف، فقد كشفت احداث ما بعد ٢٠٠٣ عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله.

وان عدم التكامل المجتمعي في العراق، يجعل المجتمع اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف، نتيجة تعثر النظام الحاكم في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل المجتمعي، فإن هذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف، الذي يتمثل في الشعور بالاضطهاد، ويفسح المجال امام بعض الاطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها، من خلال تقديم المساندة ودعم بعض الاقليات التي تمارس العنف، وهذا يؤدي الى زيادة تكرارات احداث العنف وزيادة درجة شدتها[٢٢]، كما تمارس التنظيمات السياسية كالأحزاب والجمعيات والاتحادات دوراً مهماً في الشحن الايديولوجي ونشر الوعي بين افراد الاقليات، وهذه التنظيمات تعبر عن الاقليات التي تعد من العوامل المهمة التي تمكنها من ممارسة الارهاب والعنف، وان تواجد الاقليات القومية في النظام او البلد الواحد يؤدي في كثير من الاحيان الى عدم انسجام المجتمع السياسي الواحد ومن ثم عدم الاستقرار السياسي[٢٣].

ان عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد، تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فأن التجانس الثقافي يعد مستلزماً ضرورياً لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الاستقرار السياسي، وكذا تتشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة امام الوحدة الوطنية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي ينتج نظام سياسي ضعيف، فكلما اشتدت وازدادت اسباب التضاد في المجتمع الواحد، ادى ذلك الى ضعف النظام السياسي[٢٤].

وكان للتحولات الاجتماعية في الآونة الاخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية الى جانب تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية والشعور بالظلم واليأس والاحباط والحقد، كل هذا ادى الى انحراف في السلوكيات التي تميل الى العنف والارهاب من جهة اخرى، وبعبارة اخرى ان غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، وانعدام العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من الحقوق السياسية، تبرز الدوافع القومية كأسباب في حدوث العنف والارهاب، خاصة اذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والاديان والطوائف، وسيطرة فئة معينة على زمام السلطة واحتكارها دون اشراك الاطراف الاخرى فيها، وكذلك ان ما تعاني به بعض الشرائح الاجتماعية من اضطهاداً دينياً كالمنع من اقامة شعائرها الدينية، يؤدي كل ذلك الى بروز ظاهرة العنف الذي يتسم بالإرهاب الموجه ضد

الطرف الاخر الذي يمارس السلطة، وقد يولد الاحقاد بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع العراقي، اذ عملت الانظمة السياسية العراقية على تهميش كافة طوائف العراق، فأنتشر احساس بالغبن والتفرقة الطائفية، فكل طائفة تولد لديها احساس بانها هي التي تم الانتقاص منها في فترة من الفترات، واعطاء دور اكبر لطائفة على حساب طائفة اخرى، ادت الى خلق نوع من التنافر بين المذاهب المتعددة من جهة، وبين القوميات المتنوعة من جهة اخرى، ومن الممكن اعتبار هذا التمايز قد ولد نوع من الاحقاد قد ترجمت الى عداء وبروز ظاهرة الارهاب بين العراقيين[٢٥].

وبذلك نجد الصراع الحزبي على السلطة بين الأحزاب ذات الوجه الديني وخطابها السياسي المؤدلج دينياً ليكون غطاء لكسب عواطف الجماهير بسبب فقدان هذه الأحزاب للبرامج الواقعية التي يمكن أن تكون بديلاً للخطاب الديني والطائفي المحرض الذي من خلاله تستطيع كسب قلوب واصوات الشعب، لذلك نرى هذه الاحزاب لا تفارق لغة الطائفية والتطرف السياسي لأنه يمثل السبيل الوحيد لكسب هذه الأصوات ذات الثقافة السياسية المحدودة والتي يسهل خداعها عبر شعائر دينية لها طابع سياسي أو خطب الجمعة والفتاوى السياسية[٢٦].

أن هذا الخطاب الآنف الذكر، حتماً سينتقل بشكل مباشر او غير مباشر عبر ما يسمون أنفسهم برجال دين مرتبطين بأحزاب سياسية معينة الى قاعدة الهرم الاجتماعي العراقي وبالتالي انتقال الصراع الحزبي والسياسي بين الفرقاء السياسيين إلى القاعدة الشعبية ليأخذ شكله الطائفي التحريضي والتكفيري بدلاً أن يفهم على أنه تنافس سياسي اعتيادي وطبيعي يحدث في جميع دول العالم، وما يثبت هذه الحقيقة هو الاحتقان الطائفي والقومي عند اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والمحلية في العراق، فكلما أقترب موعد الانتخابات انتقل الصراع الحزبي على السلطة الى الشارع وهذا حتماً يغذي الإرهاب والتطرف بمقومات البقاء والتمدد ويهدد صميم الامن الوطني للعراق وبذلك نراه ما أن يخرج من أزمة أمنية حتى يدخل بأخرى[٢٧].

أن ما يحصل في العراق هو ارتداد عكسي في حالات التعايش المجتمعي، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل ان السياسة اخذت في بعض الاحيان تلك الهويات واجهة لتمرير اهدافها، يتزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية واعاقة التعايش السلمي، واعاقة اي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق بتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين.[٢٨]

المبحث الثالث

إستراتيجية تدعيم وترسيخ ثقافة الاعتدال الديني والسياسي سبيلاً لتحقيق الأمن المستدام في العراق

أن نجاح وفاعلية أي إستراتيجية أو سياسة معينة تهدف إلى مواجهة أزمة أو تحقيق الأهداف العليا للدولة، لابد لها من توافر مجموعة ظروف ملائمة وآليات عمل تتناسب مع الواقع، وقبل كل شيء أهمية توافر الإدراك

الإستراتيجي للقائمين على صياغة الإستراتيجية.

وبقدر تعلق الأمر بالأزمة الأمنية التي يمر بها العراق منذ ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، فلابد للقائمين على صنع السياسات العامة والتخطيط الإستراتيجي في العراق أن يكونوا بمستوى الهدف المنشود ويمتلكوا الإدراك الإستراتيجي الشمولي لمواجهة الكم الكبير من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعاني منها لها هذا البلد نتيجة غياب الوعي السياسي وانعدام التخطيط الإستراتيجي السليم وقبل كل شيء سمو لغة التطرف والكراهية على الخطاب الديني والسياسي العراقي وهذه جزء من مجموعة مشاكل وعوامل سلبية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تفاقم الأزمات الأمنية والسياسية بشكل مؤثر ومتكرر ومستمر.[٢٩]

ان الوصول إلى منهج الاعتدال في الخطابين الديني والسياسي في العراق والذي نراه العلاج والحل الناجع للوصول إلى بيئة أمنية مستقرة ومستدامة، هو ليس شعاراً سياسياً ولا شعور عاطفي او ترف فكري بقدر عن كونه ملامح لإستراتيجية متكاملة وشاملة وتقوم على توافر عناصر مادية وفكرية وتتميز بوضوح الرؤية صوب الهدف واستيعاب البيئة بكل أبعادها دون اغفال الأطر الزمنية التي تحدد مراحل هذه الاستراتيجية وأهدافها المرحلية وصولاً للغاية الرئيسية منها.

وكما ذكرنا سابقاً ومن خلال تتبع مسار الوضع الأمني في العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا، نجده مسار متعثر ومتأزم دائماً وغير مستقر، لذلك فأن صياغة وتبني إستراتيجية جديدة أصبحت حاجة ملحة وضرورة قصوى تمس صميم وجود الدولة وأمنها القومي بمفهومة الواسع، لأن هذه الأزمات ذات البعد الديني والسياسي، لها أرتداداتها وصداها في المحيط الاجتماعي العراقي.[٣٠]

وعليه، فأن منهج الاعتدال الذي ندعو له في هذه الدراسة يقوم على مجموعة أسس أو آليات عمل أهمها ما يأتي:

١- سمو الخطاب الديني المعتدل: لا يخفى على أحد ما للمنابر الدينية من تأثير واضح على المجتمع الذي تعمل فيه سلباً أو أيجاباً، ان ما يميز الخطاب الديني هو ارتباطه بمعتقدات الإنسان وقيمة الفكرية التي تنسج سلوكه وبالتالي يمكن للخطيب ورجل الدين أعادة تشكيل وتصحيح او انحراف افكار الإنسان المتدين وهنا تكمن الخطورة، وهذا جوهر المشكلة في العراق. وهذا الهدف يستدعي التدخل الحكومي في منع وصول اصحاب الفكر المتطرف لهذه المنابر من خلال الوقفين الشيعي والسني ومعاقبة وطرد كل صوت ديني طائفي. إذ يعد التعايش بين الاديان تعايش بين الثقافات والحضارات في مختلف انحاء العالم، إذا بنى على اساس سليم يدفع بالتعايش بين الاديان نحو الاتجاه الصحيح من اجل الخير والفضيلة وما فيه مصلحة الانسان في كل الاحوال، إذ يطلق مفهوم التعايش الديني بين الاديان على مبدأ الاعتراف

بحقوق وحرية الاخر في اعتقاد ما يعتقد بأنه حق.

٢- الاساس الاجتماعي، من منطلق اهمية الحوار في تحقيق الاعتدال البناء المطلوب فأنه ينبغي ان تتضافر الجهود من اجل ترسيخ التعايش الاجتماعي معه لتحقيق الثمرة المرجوة، فالتعايش الاجتماعي يحد من تطرف الصراعات العرقية ويكسر من شوكة التعصب القبلي ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة وينمي الشعور بالأخوة الانسانية ويقضي على الحقد والضغينة ويشيع المحبة والتعاون بين الناس ويقوي العلاقات بين الافراد[٣١].

٣- الأساس الاعلامي: تقوم هذه الإستراتيجية على تقنين وضبط عمل القنوات الفضائية ومراقبة عملها ومصادر تمويلها ومنع بث رسائلها الطائفية والعنصرية من خلال التنسيق مع حكومات الدول التي تعمل فيها هذه القنوات أو التشويش عليها اذا كانت تعمل في دولة لها أجندة تخريبية تجاه العراق. وكذلك تتضمن هذه الإستراتيجية بناء قاعدة اعلامية وطنية بعيدة عن التجاذبات السياسية والدينية وتجذب الجمهور الوطني كي لا يبقى أسير القنوات الفضائية العربية الملوثة فكرياً.

٤- تحقيق مصالحة وطنية حقيقية: كثيراً ما نسمع ونرى مؤتمراً او ندوة أو لقاء او دعوة عنوانها البارز المصالحة الوطنية وصرفت مبالغ طائلة وبذلت جهود كبيرة في هذا المجال لكن بلا نتائج تذكر على الواقع العراقي والسبب في هذا الفشل ليس بجوهر المصالحة الوطنية بقدر ما هو فشل في الإدراك والنوايا والتخطيط وانعدام الرؤية الإستراتيجية واعتماد المنهج التقليدي والروتيني في مشاريع المصالحة التي اغلبها كان بغطاء سياسي ومجرد شعار اعلامي مفرغ من محتواه وهدفه الحقيقي. وعليه، فأن المصالحة الحقيقية يجب ان لا يخرج عن سياق العمل الإستراتيجي طبقاً لمراحل زمنية محددة واساليب حديثة تتضمن الولوج الى صميم المجتمع وعدم الأكتفاء بالمصالحة ما بين زعماء سياسيين ليس لهم جمهور واسع والتركيز على المصالحة المجتمعية بدلاً من المصالحة السياسية التي ما تلبث ان تختفي عن كل توزيع للمناصب او خلال فترة الانتخابات.

٥- المشاركة السياسية الواسعة: يعد النظام السياسي صمام الأمان للمجتمع الذي يضمن مشاركة الجميع في بناء المجتمع وتعظيم مصالحة وأن أي قصور او تهميش لمكون اجتماعي معين هو بمثابة خلل كبير يمس جوهر النظام السياسي، حيث ان انعدام المشاركة السياسية ستفتح الباب لدعاة التطرف للولوج من خلاله الى هذه

الفئات الاجتماعية وتأليبها تجاه الدولة وتكون ذريعة يدخل من خلالها الإرهاب والتطرف، لذلك لابد من ضمان مشاركة الجميع في السلطة السياسية من خلال مشاركة جماهيرية واسعة في الانتخابات وعدم التهميش والاقصاء.[٣٢]

الخاتمة والتوصيات:

أن التطرف بكافة أشكاله هو أخطر آفات المجتمع التي تنخره من الداخل وتمزق النسيج الاجتماعي داخله، ويأخذ شكله العنيف المدمر فيما لو كان هذا المجتمع ذو تركيبة معقدة ومتنوعة دينياً وقومياً وطائفياً وقبلياً كما هو الحال بالمجتمع العراقي.

أن دومة العنف والإرهاب الدامي التي تعرض لها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وما زال، ماهي إلا نتيجة لسمو الخطاب الديني والسياسي المتطرف وغياب لمنهج الاعتدال والوسطية قولاً وسلوكاً، ومما عقد المشهد الأمني أكثر هو التحالف المصلحي ما بين التيار الديني والتيار السياسي الفاسد في العراق وإدراك هذه الطبقة السياسية المغلفة بالتدين أن ديمومتها في السلطة يتوقف على الوعي السياسي الشعبي ومدى تقبله للخطاب الديني والسياسي المتطرف من عدمه أي كلما كان الشعب أكثر نضجاً ومدنية هذا سيؤثر سلباً على مستقبل هذه الطبقة الفاسدة والعكس صحيح.

وبذلك كان الهاجس الأمني للعراق الشغل الشاغل له منذ ٢٠٠٣ بسبب حجم الكوارث التي تعرض لها، واصبح خيار الاعتدال والوسطية في الخطابين الديني والسياسي العراق الأساس الراسخ والشرط الأهم في الوصول بالبلاد إلى حالة الأمن المستدام التي تكون قاعدة لانطلاق التنمية المستدامة والقضاء على الأمراض الاجتماعية والبطالة ومكافحة التطرف والإرهاب، وهذا لا يتم بدون وجود إرادة سياسية حقيقية في هذا المجال.

التوصيات:

من خلال ما تقدم ذكره في ثنيا هذا البحث توصلنا إلى مجموعة توصيات نأمل من صانع القرار السياسي في العراق والمؤسسات العراقية أن تأخذ بها خدمة لمستقبل آمن ومزدهر وهي:

٤- العمل على توفير الأسس والدعم الكامل لتحول العراق نحو المدنية وضرورة ابعاد رجال الدين عن السياسة.

٥- ضرورة قيام الجامعات والمدارس بحملة توعوية شاملة لنشر ثقافة الاعتدال والوسطية وتقبل الآخر وإعادة بناء الروح الوطنية وفق إستراتيجية شاملة وبعيدة المدى.

٦- ضرورة إدراك صناع القرار الأمني في العراق أن تحقيق الأمن هو منظومة اجتماعية وثقافية متكاملة ومتشابكة وبالتالي يجب أن تكون هنالك إستراتيجية عليا وشاملة وبعيدة المدى ومتنوعة الوسائل والأساليب وعدم التركيز على الجانب المادي فقط (سلاح، تدريب، قوات أمنية متنوعة ..الخ) بل لابد أن يكون هنالك رضا شعبي

وشعور بالمواطنة وأشراك المواطن في حفظ الأمن وعدم شعورة بالتهميش.

٧- مراقبة عمل القنوات الفضائية العراقية ومنع عمل تلك القنوات التي تبث سموم التطرف وتدعوا للطائفية والعنصرية ومتابعة ممولها.

قائمة المصادر:

أولا. القرآن الكريم

ثانيا. المعاجم

- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- لسان العرب لابن منظور.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

ثالثاً. الكتب والبحوث

- ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ - ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩.
- أزهار جشي عواضه، ازهار المواعظ والحكم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الحق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ساداكو أوكاتا، الأمن الإنساني وأمن الدولة ، ترجمة : إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، العدد/٥ ،السنة الأولى ، بغداد ، آيار/٢٠٠٦.
- عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥.
- عبد السلام ابراهيم بغدادي، السلم الوطني/ المدني: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة عالم الحكمة، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب، رؤية سوسيولوجية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد/٩، السنة الثالثة، ٢٠٠١.
- علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- عماد حسين عبدالله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض١٩٩١.

- فرانسوا شاتليه، ايديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.
- كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١.
- مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
- محمد يسرى إبراهيم دعبس، الإرهاب بين التجريم والمرض / رؤية فى انثربولوجيا الجريمة، وكالة الأنباء للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.
- محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.
- منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
- نشأت عثمان الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة ،١٩٨٥.
- د. وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

الهوامش:

[١] – فرانسوا شاتليه، ايديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص١٣.

[٢] – ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (٦٩٩/١)

[٣] – سورة النحل: ٩٠

[٤] – سورة النساء:٥٨

[٥] – سورة الشورى:١٥

[٦] – أزهار جشي عواضه، ازهار المواعظ والحكم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الحق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٢٥.

[٧] _أبن الأزرق، بدائع المسالك، ١/٢٤٢

[٨] – ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٠٨/٦).

[٩] – ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤٨٣١/٦).

[١٠] – ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (٦٩١/١)، لسان العرب لابن منظور (٤٨٣١/٦)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٠٨/٦).

[١١] – سورة قريش آية ٣،٤

[١٢] – ساداكو أوكاتا، الأمن الإنساني وأمن الدولة ، ترجمة : إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، العدد/٥ ،السنة الأولى ، بغداد ، آيار/ ٢٠٠٦ ،ص ٤ .

[١٣] – نشأت عثمان الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة ،١٩٨٥، ص١٥٥.

[14] – عماد حسين عبدالله، إدارة الأمن في المدن الكبرى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض١٩٩١، ص٣٢.

[15] – نشأت عثمان الهلالي: مصدر سابق، ٢٠.

[16] – للمزيد ينظر: عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب ، رؤية سوسيولوجية ، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد/ ٩ ،السنة الثالثة ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

[17] – محمد يسرى إبراهيم دعبس، الإرهاب بين التجريم والمرض / رؤية فى انثربولوجيا الجريمة، وكالة الأنباء للنشر والتوزيع ١٩٩٤م، ص ٢٧.

[18] –د. وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٠١ .

[19] –ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ص٣ – ٤ .

[20] –عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥، ص١٤.

[21] –كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١، ص٢١.

[22] –حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

[23] –ينظر: المصدر نفسه، ص١٨٨ و ص٢٣٤ .

[24] –نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٣٠ .

[25] – د. علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص٢٧٣ – ٢٧٥.

[26] – مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص١٤٨ – ١٤٩.

[27] – مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٠.

[28] – نقلاً عن: د. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص٣٤٧ – ٣٤٨

[29] – كاظم شبيب، مصدر سابق، ص٣٤.

[30] – مهدي جابر مهدي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

[31] – د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، السلم الوطني/ المدني: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة عالم الحكمة، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٧٣ – ٧٤ .

[32] – ينظر: محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ص١٤٢ – ١٤٧ .